عنف وإرهاب المستوطنين كارثي ومحاولات التقسيم تهدد السلام والأمن

عاصفة إدانات عربية ودولية ضد مشروع E1 الاستيطاني

*** بريطانيا: سنتخذ تدابير للرد على سياسات الحكومة الإسرائيلية وحماية إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة* غوتيريش يحذر من المشروع الاستيطاني ويدعو الاحتلال لوقف خطواته* الأردن: لا سيادة لإسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة* مصر ترفض محاولات تكريس سياسة الأمر الواقع من خلال التوسع الاستيطاني غير الشرعي* فهمي: إسرائيل تتصرف كدولة مارقة ويتعين وضع حد لإفلاتها من المحاسبة**

رام الله- عواصم- الحياة الجديدة- وكالات- أثارت مناقصة إسرائيلية لبناء 1234 وحدة استيطانية في منطقةE1، الواقعة بين القدس و"معاليه أدوميم"، موجة استياء عربية وعالمية، وسط تحذيرات من أن الخطوة قد تدفع عددا من الدول، بينها بريطانيا، إلى اتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل حتى قبل الانتخابات المقبلة.

وقال دبلوماسي أوروبي إن إسرائيل سبق أن تعهدت صراحة لحلفائها الأوروبيين بعدم إحراز تقدم في مشروع البناء بمنطقةE1، معتبرا طرح المناقصة تجاوزا لخط أحمر وتطورا بالغ الخطورة.

وحسب شروط المناقصة، حدد 19 تشرين الأول/أكتوبر موعدا نهائيا لتقديم العروض، أي قبل نحو أسبوع من موعد الانتخابات.

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عن الدبلوماسي أن الإعلان أثار تحركا واسعا بين المسؤولين الأوروبيين، وسط نقاش بشأن إمكانية فرض إجراءات ضد إسرائيل قبل الانتخابات. إلا أن بعض الدول تتخوف من أن تؤدي العقوبات في هذه المرحلة إلى تعزيز موقف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزراء اليمين في حكومته، وبينهم إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش.

ورجح الدبلوماسي أن يكون سموتريتش وراء الدفع بالمناقصة، مدفوعا باعتبارات سياسية وإدراكا منه لاحتمال إثارتها ردا أوروبيا، متوقعا أن تبدأ المواقف الأوروبية ببيان إدانة شديد اللهجة من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا.

وحذر الدبلوماسي، وفقا لموقع "عرب 48"، من أن المضي في البناء بمنطقة E1 قد يشكل نقطة تحول في الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل، نظرا لما تحمله المنطقة من أهمية بالنسبة لإمكانية إقامة دولة فلسطينية.

وقال إن المشروع ينظر إليه في أوروبا باعتباره ضربة كبيرة لحل الدولتين، فضلا عن كونه انتهاكا لتعهدات إسرائيل السابقة أمام عدد من الدول الأوروبية.

وأضاف أن استمرار هذه السياسة قد يؤدي إلى مزيد من تدهور العلاقات الخارجية لإسرائيل، معتبرا أن حكومة نتنياهو تخاطر بخسارة ما تبقى من الدعم والصداقة الأوروبيين.

وتعد منطقة E1 من أكثر المناطق حساسية في الضفة الفلسطينية المحتلة بسبب موقعها الاستراتيجي، إذ تمتد على نحو 12 كيلومترا مربعا بين القدس الشرقية ومعاليه أدوميم.

ويرى معارضو مشاريع الاستيطان فيها أن التوسع العمراني الإسرائيلي قد يفصل شمال الضفة المحتلة عن جنوبها، ويعزل القدس الشرقية، ويعيق إقامة منطقة فلسطينية متصلة تضم رام اللّه والقدس الشرقية وبيت لحم.

وكانت الحكومة الإسرائيلية أقرت العام الماضي خطة لبناء 3401 وحدة سكنية في E1، لكن طرح مناقصات التنفيذ تأجل مرارا بسبب الضغوط الدولية والاعتراضات الدبلوماسية.

وفي أيار/مايو الماضي، أصدرت 11 دولة، بينها بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وأستراليا وهولندا، بيانا مشتركا دعت فيه الشركات والمقاولين إلى عدم المشاركة في مناقصات البناء بالمستوطنات، محذرة من تبعات قانونية ومخاطر على السمعة، فضلا عن احتمال التورط في انتهاكات للقانون الدولي.

وكان سموتريتش قدم الخطة العام الماضي باعتبارها خطوة تهدف إلى منع إقامة دولة فلسطينية، قائلا آنذاك إن "فكرة الدولة الفلسطينية محيت"، في إشارة إلى الأهمية السياسية التي توليها الحكومة للمشروع.

ونشرت المناقصة الأصلية لبناء الوحدات الـ3401 في نهاية عام 2025، لكن فتح باب تقديم العروض تأجل عدة مرات بعد تقديم جمعيات ومنظمات إسرائيلية، إلى جانب تجمعات فلسطينية، التماسا ضد الخطة.

وتعهدت اسرائيل، في إطار الإجراءات القضائية، بإخطار مقدمي الالتماس مسبقا قبل طرح المناقصة، بما يتيح لهم التوجه إلى المحكمة وطلب وقفها إلى حين البت في القضية.

وقبل نحو شهر، أعلن مكتب النائب العام الاسرائيلي أن فتح المناقصة متوقع خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر، مجددا التزام الدولة بإخطار مقدمي الالتماس مسبقا. إلا أن سلطات الاحتلال طرحت الآن مناقصة جديدة تشمل أكثر من ثلث الوحدات المخطط لها، وفتحت باب تقديم العروض من دون توجيه الإخطار المسبق الذي سبق أن تعهدت به.

ويعيد طرح المناقصة في هذا التوقيت ملف E1 إلى واجهة التوتر السياسي والدبلوماسي، في ظل التحذيرات من أن تنفيذ المشروع قد يترك تداعيات بعيدة المدى على التواصل الجغرافي للضفة المحتلة ومستقبل حل الدولتين.

بريطانيا تستدعي القائم بالأعمال الإسرائيلي

وقال وزير الخارجية البريطاني إد ميليباند، إن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي لتقبل تدمير حل الدولتين، وستتخذ مجموعة شاملة من التدابير للرد على سياسات الحكومة الإسرائيلية، ولحماية إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وأضاف الوزير البريطاني في بيان صحفي، أن بلاده ستوجه في الأسابيع المقبلة عقوبات ضد من يشاركون في التوسع الاستيطاني غير القانوني، مشددا على أن بريطانيا تدعم سلاما عادلا ودائما للفلسطينيين والإسرائيليين.

وندد الوزير ميليباند بنشر حكومة الاحتلال مناقصة لمشروع E1 الاستيطاني، واعتبره "عملا غير مقبول وآثاره مدمرة"، ويفصل الضفة الغربية عن القدس الشرقية، وذلك يهدد إمكانية حل الدولتين.

وقال: "المملكة المتحدة واضحة، في محادثاتها الخاصة وتصريحاتها العلنية، في معارضتها لمشروع E1، ودعمها لحل الدولتين باعتباره السبيل الوحيد لضمان الأمن والسلام الدائمين لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين".

وأضاف: "كل المستوطنات تقوض تلك الفرصة، وتعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي، يجب على الحكومة الإسرائيلية وقف مخططاتها في E1 فورا، وسحب المناقصة التي طرحتها، ووقف كل التوسع الاستيطاني".

وأشار الوزير ميليباند إلى استدعاء القائم بالأعمال الإسرائيلي إلى وزارة الخارجية والتنمية، وإبلاغه عن اعتراض المملكة المتحدة الشديد على هذا المخطط الذي تتخذه حكومة نتنياهو، والمطالبة بالتراجع عنه فورا.

وأكد أن عنف وإرهاب المستوطنين كارثي على المجتمعات الفلسطينية، والتوسع الاستيطاني ومحاولات التقسيم التي لا رجعة فيها على الأرض، كلها تهدد السلام والأمن وفرص قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

وانتقدت إسرائيل مطالبة بريطانيا بوقف المشروع الاستيطاني. ورفض وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر البيان البريطاني، منددا على وجه الخصوص بـ"النبرة الاستعلائية" الواردة فيه.

وكتب على إكس "للشعب اليهودي الحق في أن يعيش في عموم أرض إسرائيل، كما للبريطانيين الحق في أن يعيشوا في لندن وعموم المملكة المتحدة"، متهما بريطانيا بـ"تحميل إسرائيل المسؤولية حصرا، وتجاهل التطرف الفلسطيني".

ورأى إن "قرار الحكومة البريطانية بإلحاق الضرر بالعلاقة بين البلدين مؤسف للغاية"، مشددا على أن "إسرائيل ستدافع عن حقوقها ومصالحها وشعبها".

غوتيريش يحذر

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش من تداعيات التطورات المتعلقة بالمشروع الاستيطاني E1، داعيا سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى الامتناع عن اتخاذ مزيد من الخطوات بشأنه.

وقال المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك، خلال المؤتمر الصحفي اليومي، إن التطورات المتعلقة بمنطقة E1 من شأنها أن تقطع فعليا التواصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، بما يهدد وحدة وسلامة الأرض الفلسطينية المحتلة وفرص تنفيذ حل الدولتين.

ودعا غوتيريش سلطات الاحتلال إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز/يوليو 2024.

من جهته، أعرب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة عن رفضه لتصريحات حديثة لوزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف "إيتمار بن غفير"، معتبرا أنها تتضمن دعوات وتحريضا على العنف وتتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وذكر المكتب، بالتدابير المؤقتة الملزمة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير 2024، بشأن منع ومعاقبة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في قطاع غزة.

الأردن يدين

وأدانت وزارة الخارجية الأردنية، طرح سلطات الاحتلال الإسرائيلي عطاءات لبناء 1234 وحدة استيطانية ضمن المشروع الاستيطاني"E1" شرقي القدس.

وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير فؤاد المجالي، أن الإجراء الإسرائيلي يعد خرقا فاضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وانتهاكا واضحا لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس المحتلة.

وشدد على رفض الأردن لهذا المشروع الاستيطاني ومواصلة الحكومة الإسرائيلية مشاريعها وخططها الاستيطانية في الضفة التي تعد تكريسا للاحتلال وتقويضا واضحا للإرادة الدولية لجهود حل الدولتين وانتهاكا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، خصوصا قرار مجلس الأمن الدولي 2334 الذي يدين جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التكوين الديموغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 1967، بما فيها القدس الشرقية، إضافة إلى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبطلان بناء المستوطنات وإجراءات ضم أراضي الضفة. وجدد المجالي، التأكيد بأن لا سيادة لإسرائيل على الأرض الفلسطينية المحتلة، محذرا من استمرار الحكومة الإسرائيلية في سياستها الاستيطانية التوسعية وإجراءاتها غير القانونية واللاشرعية في الضفة الغربية المحتلة.

وطالب، المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وإلزام إسرائيل وقف إجراءاتها التوسعية اللاشرعية في الضفة الغربية وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته المستقلة.

مصر تحذر من تقسيم الضفة الغربية

وأدانت مصر نشر حكومة الاحتلال الإسرائيلي مناقصة لمشروع E1 الاستيطاني، الذي من شأنه تقسيم الضفة الغربية وتطويق القدس الشرقية وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما يقوض التواصل الجغرافي بين الأراضي الفلسطينية ويهدد فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

وأكدت وزارة الخارجية المصرية، في بيان، أن المشروع يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ويقوض أسس حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل والشامل.

وأعربت عن رفض مصر الكامل لمحاولات تكريس سياسة الأمر الواقع من خلال التوسع الاستيطاني غير الشرعي، وتغيير الوضع القانوني والديموغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يهدد فرص تنفيذ حل الدولتين.

وطالبت مصر، المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ خطوات جادة وفاعلة لوقف هذه الانتهاكات، مؤكدة تمسكها بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

الأمين العام لجامعة الدول العربية

وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل فهمي، إن إسرائيل تواصل التصرف كدولة مارقة تضرب عرض الحائط بالقانون الدولي وقواعده وأعرافه وتنتهك بصورة متكررة سيادة الدول وسلامة أراضيها، في ظل غياب الردع والمحاسبة الدولية.

وأضاف في بيان صحفي، أن ما تشهده المنطقة خلال الأيام الأخيرة يقدم دليلا جديدا على خطورة هذا النهج في المضي في تنفيذ المشروع الاستيطاني E1 في الضفة الغربية، وطرح عطاء لبناء وحدات استيطانية جديدة، بهدف فرض وقائع جغرافية وديموغرافية جديدة وتقسيم الضفة وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني.

وشدد الأمين العام، أن انتهاكات الاحتلال تعكس نهجا متصلا يقوم على استخدام القوة وفرض الأمر الواقع وانتهاك سيادة الدول وسلامة أراضيها.

وذكر فهمي، بأن قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016 أكد بطلان جميع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير تكوين الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وطابعها ووضعها، بما فيها القدس الشرقية، مطالبا مجلس الأمن بموقف واضح وحازم نحو وقف جميع الأنشطة الاستيطانية التي صار واضحا ما تستهدفه من وأد أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة متواصلة الأطراف.

كما حذر، من أن استمرار صمت المجتمع الدولي وغياب المساءلة الفاعلة يشجع إسرائيل على مواصلة العمل خارج إطار القانون، مؤكدا أن هذا النهج لا يهدد دول المنطقة وحدها، وإنما يقوض مصداقية منظومة القانون الدولي برمتها، ويكرس منطق القوة بديلا عن الشرعية الدولية.

ودعا الأمين العام، مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياتهما واتخاذ خطوات عملية لوقف هذه الانتهاكات ووضع حد لسياسة الإفلات من المحاسبة، مؤكدا أن احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطاني، ليست مواقف سياسية انتقائية، وإنما مبادئ أساسية لا يستقيم النظام الدولي من دون احترامها.

فتوح يحذر من خطورة طرح عطاء لبناء 1234 وحدة استيطانية في مخطط " E1"

رام الله- الحياة الجديدة- حذر رئيس المجلس الوطني روحي فتوح من خطورة طرح سلطات الاحتلال عطاء لبناء 1234 وحدة استيطانية في الجزء الجنوبي من مخطط E1 شرق القدس المحتلة، معتبرا ذلك انتقالا خطيرا من مرحلة التخطيط والمصادقة إلى مرحلة تسويق الأرض وتهيئة المشروع للتنفيذ الفعلي.

وقال فتوح، في بيان أمس الخميس، إن هذا المخطط الاستيطاني يشكل عدوانا منظما على المكان والهوية والجغرافيا الفلسطينية، ويستهدف ضرب التواصل الجغرافي بين القدس والضفة الغربية، وفصل شمال الضفة عن جنوبها عبر منظومة من المستوطنات والطرق والبنى التحتية التي تعيد هندسة الأرض لخدمة التوسع الاستيطاني وعزل الفلسطينيين.

وأكد أن مشروع E1 لا يمثل توسعا عمرانيا كما تحاول سلطات الاحتلال تسويقه، بل أداة استيطانية لفرض وقائع دائمة على الأرض وتقويض مقومات قيام الدولة الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية عاصمتها، في انتهاك صريح لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وحذر فتوح من أن استهداف التجمعات الفلسطينية والبدوية في محيط العيسوية وعناتا والزعيم والعيزرية والخان الأحمر وجبل البابا ووادي الجمل، بالتوازي مع شق الطرق وعزل حركة المواطنين، يكشف عن سياسة ممنهجة قوامها الاقتلاع والإحلال وتفكيك الجغرافيا الفلسطينية، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية ووقف هذه الجريمة الاستيطانية.